استطلاعـــات الرأي في الجزائـــر:
مشكلة تقنيات أم مسألة حريات وذهنيات ؟

الأستاذ عبد الوهاب بوخنوفة
رئيس قسم علوم الإعلام والاتصال
-جامعة الجزائر -

" Le choix d'un point de vue est l'acte initial d'une culture"

Ortega y Gasset.

لقد صـــار معروفـــا اليوم أن استطلاعـــات الرأي أصبحت تمثل ظـــاهرة بـــارزة في المجتمعـــات الغربيـــة الحديثـــة ،بل وتحولت إلى صنـــاعة كبيرة تسخر لـــها إمكانيات بشرية ومـــادية ضخمة وإمكانيات تقنية هـــائلة، وتهتم باستطلاع وقيـــاس آراء الأفراد و المواطنين في مختلـــف القضـــايا السياسية و الاجتمـــاعـــية والاقتصـــادية.

فعلى الصعيد التجـــاري، أصبحت الشركـــات والمؤسســـات الكبرى تلجأ بصورة دائـــمة و منتظمة لبحوث سبر الآراء للحصول على المعطيـــات الملائمـــة لبلورة استراتيجياتها التجارية وبناء حملاتها الاشهـــارية وتحسين صورتها لدى المحيط الخارجي.

كما توسعت هذه الاستطلاعـــات لتشمل مـــجالات جديدة لم تقتحمها من قبل حيث برزت الاستطلاعات الإدارية والتنظيمية والاستطلاعات للأغراض العلمية والطبية ..الخ (1)

إن هذه الظاهرة مرشحة للتطور والتوسع ، خصوصا مـــع تطـــور تكنولوجيـــات الاتصال ،خصوصا البريد الإلكتروني واتساع نطاق استخدامه، وهو ما يوفر، دون شـــك، أدوات جديدة اكثر دقة وسرعة لبحوث سبر الآراء في الوصول إلى جمهور المبحـــوثين.

غير أن الحضور المتزايد والمكثف لاستطلاعات الرأي في المجال السياسي والجوانب الأخرى المختلفة التي اقتحمتها هذه الاستطلاعات ،تثير نقاشا حادا بين مختلف المهتمين بالموضوع حول المصداقية التي يمكن أن نعطيها لنتائج هذه الاستطلاعات والتأثير الحقيقي أو المفترض لها على المسار السياسي للقوى والشخصيات السياسية بشكل خاص وعلى العراك السياسي بشكل عام ،خصوصا مع دخول وسائل الإعلام كطرف مؤثر في هذه الاستطلاعات من خلال ايلائها اهتماما مفرطا ومبالغا فيه لتغطية و نشر نتائج هذه الاستطلاعات أو إحاطتها بجملة من التعاليق والتحليلات ، الأمر الذي دفع بالبعض إلى التشكيك في نزاهتها ودفع بالبعض الآخر إلى حد اتهام هذه الاستطلاعات بممارسة نوع من القهر المعنوي على المواطنين و التأثير بالتالي في توجهاتهم و اختياراتهم .(2)

و إذا كانت استطلاعات الرأي في المجتمعات الغربية تمثل هكذا موضوع نقاش حاد واهتمام كبيرين فان الأمر في الجزائر ليس كذلك حيث لم يشكل هذا الموضوع حتى اليوم مجالا للاهتمام أو البحث أو النقاش المعرفي وهذا على الرغم من أن بحوث استطلاعات الرأي ليست منعدمة تماما في الجزائر ،فالعديد من الأبحاث والرسائل الجامعية اهتمت هنا وهناك ،بشكل أو بآخر ،بقياس آراء الجمهور في مواضيع مختلفة و متعددة كما سجلنا محاولات محتشمة قامت بها بعض المعاهد ''المتخصصة '' وبعض المؤسسات الصحفية كما سجل في السنوات الأخيرة لجوء بعض الهيئات السياسية إلى مراكز سبر آراء أجنبية وتكليفها بإجراء استطلاعات للرأي في قضايا محددة خصوصا خلال الفترات الانتخابية .(3)

لكن مع ذلك يمكن الزعم –بشكل عام – أن النقاش حول هذا الموضوع والبحث الموضوعي و العلمي في هذه الظاهرة عندنا ، ظل غائبا ،سواء تعلق الأمر بإثارة النقاش حول إمكانية إجراء مثل هذا النوع من الأبحاث في الجزائر أو حول مدى فائدتها أو حتى حول مدى مصداقية النتائج المتمخضة عنها والقيمة المعرفية للاستخلاصات المستمدة منها.

في ضوء ذلك، نرى انه اصبح من الضروري طرح نقاشا علميا حول الأسس البنيوية الاجتماعية والثقافية التي تقوم عليها استطلاعات الرأي في الجزائر، وضرورة توجيه هذا النقاش نحو طرح المسائل من وجهة نظر ثقافية ومعرفية وليس من وجهة نظر تقنية .فالمسالة الجوهرية ،من وجهة نظرنا ،هي مساءلة الإطار الثقافي والسياسي والمعرفي الذي تنمو وتتطور فيه هذه الاستطلاعات أكثر منها مسألة تقنية مرتبطة بطرق وتقنيات الاستطلاع.

الإطار الثقافي والسياسي لاستطلاعات الرأي

1-الرأي العام والشرعية

من المعروف أن استطلاعات الرأي تعود في آن واحد (مثل الإحصاء) إلى العلم، الشكل الحديث المهيمن للحقيقة، والرأي العام ،الشكل الحديث المهيمن للشرعية (4)

بطبيعة الحال لن نهتم بالحديث عن الشكل الأول، وسنركز في هذه الورقة فقط على الشكل الثاني أي الرأي العام كشكل مهيمن للشرعية. ولهذا السبب بالذات أردنا أن نطرح إشكالية استطلاعات الرأي في الجزائر في علاقتها بالحريات والنسق الثقافي العام ،و نعتقد أن النقاش حول هذه الإشكالية ينبغي أن لا يا خد طابعا وبعدا تقنيا ينحصر في هاجس تعداد الطرق والتقنيات الكفيلة بالوصول إلى الأرقام، بل ينبغي أن يطرح في قلب الإشكالية السياسية والثقافية وبالتحديد في إطار إشكالية الاتصال في المجتمع الجزائري.

إننا قد لا نضيف شيئا إذا قلنا بان استطلاعات الرأي التي أخذت في التطور والانتشار في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، ارتكزت على قاعدة أساسية وهي حرية الصحافة وتعددها وتنافسها ،أي في ظل مناخ من الحريات :حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية الأفكار والإبداع، إلى جانب دعامة أخرى لا تقل أهمية و هي جهود العلماء والمفكرين خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية في محاولة تكريس مبدإ الشفافية على مختلف المستويات كبعد جوهري لمجتمع الاتصال المبشر به والذي بدأت معالمه تتبلور في كتابات" لازارسفيلد ومكالوهان "وغيرهم.

لذلك فان الحديث عن سبر الآراء لا يمكن أن يتم بمعزل عن الحديث عن الحريات : حرية الفرد في التعبير عن رأيه وحرية الصحافة و وسائل الإعلام المختلفة وحرية الباحثين الذين يتولون إنجاز البحوث وكلها عناصر ضرورية لتشكل فضاء عمومي (5) قادر على توليد الآراء المختلفة والمتنافسة التي تشكل مادة لاستطلاعات الرأي.

1-2 الحرية و الرأي:

إن الرأي بالتعريف - مثل الفعل الانتخابي — لا يمكن أن يصدر إلا عن شخص حر، أي يتمتع بحرية كاملة في التفكير والتعبير عن آرائه ومواقفه و أفكاره و ميولاته و أحكامه و تفضيلا ته ،بعيدا عن أي ضغوط أو إكراهات صادرة سواء عن السلطة السياسية أو السلطة الاجتماعية والسلطة التي تمارسها الثقافة السائدة في المجتمع من خلال مؤسسات مختلفة مجسدة في الأسرة أو العائلة أو العشيرة أو جماعة العمل، الخ . و التي تعيق الفرد وترهبه وتدفعه إلى ممارسة الرقابة الذاتية على أفكاره ومواقفه ولا تشجعه على البوح بما يفكر فيه داخليا أو بصوت منخفض خوفا من الخروج على المعايير والقواعد التعسفية السائدة و التي تدفعه في الغالب إلى التصريح بآراء و أفكار تتناقض مع ما يضمره وما يفكر فيه داخليا.

ومن المؤكد أن بعض الملاحظات المستقاة من الواقع توضح لنا تهرب المبحوثين أو المستجوبين وتخوفهم وتحفظهم على الإجابة على أسئلة الاستبيانات التي تقدم لهم في إطار البحوث الجامعية، و في بعض الأحيان، يدلون بإجابات عامة تتماشى وما هو سائدا ومهيمنا. إن هذا الإكراه الذي تمارسه الثقافة السائدة يعبر عنه المخيال الشعبي بالمثل الشائع عندنا ''احفظ الميم تحفظك '' (6) إن هذه الرواسب الثقافية هي نتاج لخبرات اختبرها المجتمع لفترات مختلفة من تطوره السياسي ومازالت تشرط سلوك الأفراد حتى اليوم (7).

3-1 حرية الصحافة :

إن الرأي - وبالتعريف أيضا - لا يصدر إلا عن شخص مطلع أو على إطلاع بما يدور حوله وتتوفر لديه كل المعلومات و الأخبار مثلما أشار إلى ذلك على نحو صحيح المفكر الفرنسي (الفرد سوفي) (Alfred Sauvy) بقوله " **إن الإنسان الحر هو الإنسان الذي يتمتع بإعلام جيد** (8).

و الواقع إن هذا الإنسان لا يتحقق إلا إذا كانت وسائل الإعلام المختلفة نفسها حرة ومتحررة من أي قيود رقابية (باستثناء قيود ميثاق أخلاقيات المهنة) تمارس عليها من أي جهة كانت حتى تستطيع أن تقدم للفرد المواطن المعلومات و الأخبار و الأنباء المختلفة حول القضايا المختلفة المطروحة في المجتمع حتى تسمح له بتكوين رأى خاص به حول هذه القضايا والتعبير عن هذا الرأي دون خوف أو تحفظ وبكل حرية وبدون ضغوط .فلا يمكن لأي فرد أن يكون رأيا -بغض النظر إن كان رأيا سلبيا أو إيجابيا صحيحا أو خاطئا -حول قضايا معينة ، إذا قدمت له وسائل الإعلام الحقيقة على أنها واحدة . وعمليا لا يمكن أن نطلب من أفراد (مستجوبين) أن يدلوا لنا بآرائهم حول قضايا لا يعرفون عنها شيئا أو لم يستطيعوا -بسبب نقص المعلومات لديهم - تكوين رأي حول ذات القضايا .

وحتى لا يبقى مفهوم الحرية مجردا و غامضا ،نقول إن المقصود بالحرية هنا حق الفرد في المعرفة و حقه في المعلومات وحقه في التعبير وحقه في استغلال وسائل الإعلام المختلفة في التعبير عن رأيه. فترجمة هذه الحقوق في الميدان هي وحدها الكفيلة بإطلاق ديناميكية تسمح للفرد من التغلب على المقاومات المختلفة ،الثقافية منها على وجه الخصوص.

2 –الثقافة والشرعية والمواطنة

2-2 الشرعية :

مثلما لا يمكن فصل مسالة الرأي عن مسالة الحرية، فإننا لا يمكن أيضا فصل الحديث عن الحريات عن الحديث عن الثقافة مأخوذة هنا كقيم ومعايير تحكم الفعل و توجهه.

و كما اشرنا إلى ذلك من قبل، فان الرأي العام هو الشكل الحديث المهيمن للشرعية.إن الشرعية –والمقصود بها هنا الأسس التي يستند إليها بعض الأفراد في ممارسة مسؤوليات في قيادة المجتمع –تشكل مفهوما غير منفصل وغير قابل للفصل عن مفهوم المواطنة، فكلاهما يشكل وجها ودعامة أساسية للنظام الديموقراطي.

إن الأخذ بمبدإ الشرعية يعنى النظر إلى الفرد على انه مواطن له الحق في الإطلاع على الطريقة التي تسير بها شؤونه ومعرفة رأيه وتقييمه للأشخاص الذين يتولون هذا التسيير.

والواقع أن التطور المذهل الذي عرفته استطلاعات الرأي في البلدان الغربية، اقترن مع التطور النوعي الذي عرفته هذه المجتمعات في مجال التسيير الديموقراطي للشؤون المجتمع. فلم تعد مسألة الشرعية منحصرة فيما تفرزه صناديق الانتخابات من نتائج أي منحصرة في الفعل الانتخابي الصرف ولا في النقاشات البرلمانية التي تدور في قاعات البرلمانات الفخمة، و إنما مرتبطة أيضا باللجوء في كل مرة إلى المواطن لمعرفة رأيه وتقييمه للعمل الذي يقوم به من اختارهم عن طريق الاقتراع لذلك ومثلما تفعل أيضا المؤسسات الإعلامية لمعرفة آراء قرائها الذين يدفعون يوميا من جيوبهم لشراء الجريدة ،وهذا ما يفسر لنا ربما عدم تشبع المبحوثين في هذه المجتمعـــات من الإجابة على أسئلة الاستبيـــانات المختلفة على الرغم من كثرتها وتعددها .لان المبحوث كمواطن يشعر بالرغبة وله اعتقاد وقناعة بأنه من خلال الإدلاء برأيه يعبر من جهة عن حضوره ومن جهة ثانية يســـاعد الحكام والســـاسة على التخطيط الأفضل وتصحيح الأخطاء في رسم السياسيات المختلفة وتطبيقها أو تنفيذها وبالمقابل يشعر الحاكم أن عين المواطن دائما مركزة عليه وانه في حاجة دائمة لآراء المواطنين حول العمل الذي يقوم به و السعي باستمرار للحفـــاظ على صورته (9) وان هذه الآراء تساعده أكثر في اتخاذ القرارات المناسبة.

ولا شك أن استطلاعات الرأي في المجتمعات المتقدمة، بالرغم من بعض المآخذ إلى تؤخذ عليها،قد كرست واقعـــا جديدا وهو انه لا يمكن اختزال مفهوم الديموقراطية إلى فعل انتخـــابي صرف و إنما هي صيرورة مستمرة ،وان المعطيـــات التي تقدمها هذه الاستطلاعـــات تشكل "بارومتر" لقياس العلاقة بين الحكام والمحكومين (10). وليس من الصدفة أبدا أن تولى معظم استطلاعات الرأي أهمية كبيرة ومتزايدة لاستطلاع آراء المواطنين حول مواضيع لها علاقة بشعبية الشخصيـــات السيـــاسية الفاعلة في المجتمع.

انطلاقا مما ذكرناه سالفا ،يجوز لنا القول بأنه على صعيد الحريات كما على صعيد الثقافة السياسية، لا يبدو وان الأرضية مهيأة لتطور وازدهار استطلاعات الرأي في الجزائر وان هذه الأرضية تبقى أرضية ينبغي بناؤها وتأسيسها .

-فمن جـــانب الاتصـــال والحريات هناك عقبات كثيرة ينبغي تجاوزها ،فالهوة بين ما يقال و ما هو واقع لازالت هوة شاسعة ولا يبدو واقعيا أن الفرد في الجزائر كمبحوث محتمل أو مفترض يتمتع بالحرية الكافية التي تسمح له بالإدلاء برأيه أو آرائه حول مختلف القضـــايا فضلا عن انه لا يملك المعلومـــات الكافية التي تسمح له بتكوين هذا الرأي.

-ومن جـــانب الإعلام، فان وسائل الإعلام المختلفة المفترض فيها تزويد الأفراد بالمعلومات و الأخبار المختلفة لازالت هي بدورها تفتقد إلى المناخ الملائم الذي يسمح لها أداء هذه الوظائف وتمكين الأفراد من متابعة النقاش والعراك السياسي وتكوين آراء خصوصا في ظل عدم تجسيد -ميدانيا- مبدإ الحق في الإعلام والحق في الاتصال مما يجعل الحديث عن فضاء عمومي حر مسالة شائـــكة.

إن الذين يتحدثون عن استطلاع الرأي يتجاهلون، أن الوســـائل السمعية البصرية الأكثر انتشارا وقدرة على الوصول إلى الجمهور الجزائري لا تزل تحت احتكار السلطات الحاكمة المتعاقبة وتبقى فضاء مغلقا أمام كل رأى مخالف أو معارض للسلطة ، وان بعض الصحف الخاصة لا تهتم بتقديم المعلومات الكاملة للمواطن وتترك له حرية تكوين رأيه في القضـــايا المختلفة و إنما تقدم له رأيا جاهزا يعبر عن توجهاتها وإيديولوجيتها.

ولذلك فانه في ظل غياب فضاء عمومي للنقاش ومجال سياسي منظم وحر (على الرغم من وجود تعددية سياسية وإعلامية شكلية)،فان ممارسة أو اللجوء إلى تقنيات التسويق السياسي الذي يسمح لمنشطي العمل السياسي بتسويق أفكارهم وصورهم لدى الجمهور تصبح مسألة بعيدة المنال ،إذ من غير المعقول بطبيعة الحال ،إجراء استطلاعات رأى حول شعبية الشخصيات السياسية إذا كان المواطن غير قادر على متابعة الحراك السياسي ونشاطات الفاعلين في الحقل السياسي من خلال وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة التي تمنع (بضم التاء) أو تمتنع عن متابعة هذه النشاطات أو يفرض عليها تقديم صورة ايجابية دائمة للشخصيات السياسية الحكومية.

- إن رجال السياسة في المجتمعات المفتوحة لا يتركون أي حدث أو مناسبة دون استغلالها في محاولة تلميع صورهم أو تقديم صورة جذابة عن أنفسهم لدى الجمهور وهذه الصورة يتم قياسها دوريا من خلال استطلاعات الرأي .غير أن الحياة السياسية في الجزائر تتميز على العكس من ذلك، بغياب الطابع الشخصي وتتسم بهالة من القدسية والتبجيل.

إن عقيدة الرأي (la religion de l'opinion) لم تدخل بعد الأخلاق السياسية في الجزائر .حيث لا يهتم رجال السياسة عندنا بمعرفة رأى الجمهور —و لا يعتقدون أصلا انه من المجدي ومن الضروري العودة إلى هذا الرأي والأخذ به — مما يولّد أزمة اعتقاد في فائدة استطلاعات الرأي لدى الباحثين والمبحوثين على السواء.(11)

-أخيرا ،من الضروري الإشارة أيضا إلى حقيقة انه حتى لو تم إنجاز استطلاعات رأي وفق المواصفات المتعارف عليها ، فان مصداقية نتائجها ستتأثر لا محالة بمصداقية الهيئات التي تقوم بإنجازها ووسائل الإعلام التي تنشر نتائجها وتعلق عليها، طالما أن هذه الهيئات وهذه الوسائل لا زالت تحمل صورة الهيئات والمؤسسات الإعلامية المرتبطة بخدمة السلطة والترويج لخطابها .(12)

3-استطلاعات الرأي بين الموضوعية العلمية والحقيقة الاجتماعية

انطلاقا من الفكرة التي اشرنا إليها من قبل و التي مفادها أن استطلاعات الرأي تردّ(بضم التاء وفتح الراء) إلى العلم كشكل حديث مهيمن للحقيقة. من الضروري، أن نتساءل هل استطلاعـــات الرأي في الجزائر ، إذا كانت شيئا مأمولا فيه، فهل هي ممكنة من الناحية العلمية والعملية ؟

على الرغم من الانتقـــادات التي توجه إلى استطلاعـــات الرأي فيمـــا يتعلق بمدى صحة النتـــائج التي تقدمهـــا ومدى تطـــابقها فعلا مع الواقع، وعلى الرغم من شكوك البعض حول الأســـاس العلمي لهذه النتائج (13) ، إلا انه يوجد، مع ذلك، شبه إجماع وشبه اقتناع عام مفادهما أن هذه الاستطلاعـــات غالبا ما تكون صائبة ودقيقة في توقعاتها، وان الفروق بين نتائج الاستطلاعات ونتائج الانتخابات، على سبيل المثال، هي بسيطة، وان هامش الانحراف أو الخطإ يكون ضعيفا جدا وليس ذا مغزى .

إن ما يعطى لاستطلاعات الرأي في المجتمعـــات المتقدمـــة مصداقية علميـــة ،علاوة على العوامل التي ذكرناها ســـالفا، هو توفر للقـــائمين على إنجاز هذه الاستطلاعـــات إمكانية اختيـــار عينات ملائمة وممثلة لمجمل السكـــان حسب الموضوع المبحوث فيه، وهو الأمر الذي يسمح بتعميم النتـــائج دون مخاطر .إن هذه الإمكـــانية غدت ممكنة فعلا بفضل تضافر عدة عوامل يمكن الإشارة إليها بإيجاز على النحو التالي :

أ. يتوفر للبـــاحثين في مختلف أنماط البحوث قـــاعدة دقيقة للبحث وموثوق فيهـــا لتوفر مختلف المعطيات الإحصـــائية والبيـــانات الأخرى التي من شانها السمـــاح لأي بـــاحث أو هيئـــة باستخدام قاعدة بحث ملائمة يقوم على أساسها باختيار علمي وموضوعي ودقيق لعينة بحثـــه

ب. .توفر الإمكانيات والوسائل التقنية التي تسهل عملية السبر وجمع المعطيـــات سواء ما تعلق منها بسرعة البريد وتعميم استخدام الهاتف أو الفاكس وحتى البريد الإلكتروني و التي أصبحت تمثل في المجتمعات المتقدمة وسائل اتصال جماهيرية واسعة وشائعة الانتشار والاستخدام وليست وسائل نخبوية حكرا على فئات محظوظة

وذات نفوذ في المجتمع. إن توفر هذه الوسائل بالشكل الذي هي عليه في المجتمعات المتقدمة، يسهّل من عملية الاتصال بالمبحوثين في أي وقت واستطلاع آرائهم حول قضايا وأحداث معينة بمجرد حدوثها.

ت. التجانس النسبي في التركيبة السكـــانية من حيث العـــامل اللغوي و الثقافي و الاجتماعي بفضل تعميم التعليم و انتشـــار وسائل الإعلام المختلفة و التي بفضلها تحقق نوعاً من التجـــانس الذهني و الثقافي بين أفراد المجتمع كما أشار إلى ذلك العديد من علماء الاجتماع

ث. إن هذا التجـــانس الذي نلمسه أيضا في التقارب بين الإطار المرجعي للباحث و الإطار المرجعي للمبحوث، يجعل من الممكن الوصول إلى التعميم المأمول فيه انطلاقا، فقط، من اختيار منـــاسب وملائـــم لعينة من السكـــان تتوفر فيها الشروط العلمية والمنهجية وخصوصـــا شرط التمثيل.

ج. تـــجاوب المبحوثين مع استطلاعـــات الرأي مما يجعل الانحراف في العينة المختارة بسيط وضعيف والواقع أن هذا التجـــاوب يعكـــس تكرس وترسخ ثقافة الرأي. و سواء تعلق الأمر بالإجابة عن طريق الاستمارة أو الاستبيان البريدي أو الاستبيان عن طريق الهاتف ،فقلما تكون نسبة الرفض ذات مغزى. (14).

على ضوء الملاحظـــات التي ذكرناها عن واقع المجتمعات المتقدمة ،من الضروري أن نتساءل عن ما إذا كانت هذه العوامل الســـالفة الذكر متوفرة و قائمة في الجزائر بالشكل الذي يسمح للقـــائمين على استطلاعات الرأي من حسن اختيار العينة الملائمة واستبعاد كل العوامل التي من شانها التأثير على صحة المعطيات المجمعة ومصداقية النتائج المتوصل إليها ؟

لقد سبق لنا أن اشرنا في القسم الأول من هذه الورقة إلى فكرة أن الثقافة كحملة معايير وقيم ومحددة وموجّهة (بكسر الجيم) للسلوك الفردي يمكن أن تلعب دور المحفز أو الكـــابح للفرد في التعامل مع المسائل الخارجية .من الضروري التأكيد مرة أخرى على أن العلم كعلم والبحث كبحث لا ينتحان في فراغ أو بمعزل عن الشروط التي تتحكم في سير الأفراد في مجتمع ما.

وإذا كانت استطلاعات الرأي في المجتمعات المتقدمة قد حققت انتشـــارا وتقدما كبيرين فذلك لان البنية الاجتماعية والثقافية العامة كانت مساعدة ومهيأة ومحفزة لهذا الانتشار والتقدم. فثقافة الرأي ،إذا جاز لنا تسميتها كذلك ، واقعا قائما تعمل على تكريسه باستمرار وعلى الدوام المؤسسات الاجتماعية المنيطة بالتنشئة الاجتماعية والثقافية في المجتمع بدءا من الأسرة إلى المدرسة إلى النادي إلى الحزب السياسي وغيرها من المؤسسات الأخرى و هو ما يجعل الفرد مهيئا لإبداء الرأي وتقبل آراء الآخرين ويجعل هذا الفرد قادرا أيضا على إظهار و إبداء هذا الرأي بصورة مستقلة عن الآخرين حتى و إن تأثر بالجماعة الأولية التي ينتمي إليها كجمـــاعة العمل أو جمـــاعة النادي، كما بينت ذلك بحوث لازارسفيلد وآخرون. (15)

لكن إذا نظرنا إلى الواقع الجزائري، لا يبدو لنا أن الرأي سواء من حيث تكونه أو إظهاره أو التعبير عنه بوضوح وبعلنية يشكل هاجساً أو ضرورة ملحة أو يمثل قيمة ضمن سلم قيم المجتمع للأسباب التالية :

1. إن المؤسسات الاجتماعية المختلفة في منطقها وفي سيرها لا تسمح للفرد – الذي لا تنظر إليه ولا تعترف به كفرد– أن يكون له رأى خاص به. فلا الأسرة تعمل على تمكين الفرد من تكوين رأى ولا المدرسة من حيث مناهج التعليم بما تسعى إلى تعليم الأطفال ملكات تكوين الرأي و إبدائه في الأشياء والقضايا المختلفة، إن الأمر الأكثر إثارة للإشغال يتمثل في أن هناك عائلات جزائرية كثيرة ما تزال لا تسمح للبنت بإبداء الرأي في مسالة الزواج واختيار شريك الحياة أو حتى التعبير عن الرغبة في الزواج ذاتها.
2. إن الأحزاب السياسية في الجزائر لا تسمح عمليا لمناضليها بتكوين آرائهم حول القضايا الفكرية والسياسية المختلفة والتعبير عنها، فاغلب هذه الأحزاب السياسية لا زالت تتبنى منطق الزعامة والتعيين الفوقي ونظام المبايعة ولا تسمح بفتح النقاش الحر داخل هياكل الحزب أو السماح لمناضلى القاعدة بالتأثير في توجهات الحزب وانتخاب قياداته المختلفة. وقد بينت لنا التجربة الجزائرية كيف أن قيادات حزبية لم تتزعزع مراكزها على الرغم من إخفاقاتها المتكررة في الاستحقاقات الانتخابية المختلفة.

3. إن المؤسسات الاقتصادية بدورها لا تلجأ إلا نادرا لاستطلاع آراء المستهلك في المنتوجات والسلع أو الخدمات التي تعرضها على هذا المستهلك على الرغم من الطابع التنافسي الذي اصبح يميز السوق الجزائرية.

4. إن وسائل الإعلام التي تروج لاستطـــلاعات الرأي (لأسباب تجارية وإيديولوجية وسياسية) لا تلجأ إلا نادرا لاستطلاع رأى جمهورها (سواء تعلق الأمر بوسائل الإعلام المكتوبة أو المسموعة والمرئية).

وبشكل عام نقول أن جل المؤسسات بما فيها الإدارية والعلمية لا تتبنى فكرة اللجوء إلى استطلاع رأى الجمهور ولا ترى فائدة أو جدوى من ذلك .

إن هذه الوضعية دفعت بالأفراد إلى تبنى منطق معاكس تماما، لقد صار من الأفضل أن لا يكون للفرد رأى فذلك يجنبه متاعب كثيرة.

من الواضح اذن أن كلمة "ما رأيك" لا تمثل مفردة أو تعبير ذا قيمة في مدونة الاتصال في المجتمع الجزائري

وإذا كانت شروط تكون الرأي وشروط التعبير عنه غير متوفرة فانه من الخطإ بل من الخطورة الانسياق وراء الاعتقاد السائد لدى بعض الباحثين من أن رأي الأفراد حول القضايا المختلفة موجود ولكنه دفين وعلينا فقط بالكشف عنه .وفى الواقع فانه في غالب الأحيان لا يكون هذا الرأي موجوداً إلا في ذهن صاحبه.

انطلاقا من زعمنا بغياب ثقـــافة الرأي عندنا ، يمكننا القول أن ذلك يفسر قلة وضعف تجاوب المبحوثين مع الأبحاث التي تقوم على استطلاع الرأي ويبرز هذا التحفظ وعدم التجاوب :

- في تهرب المبحوثين من الإجابة على أسئلة الاستمارات.
- ارتباط الاستجواب في مخيلة الفرد الجزائري باستنطاقات الشرطة مما يؤدى إلى تعامله مع هذه الاستطلاعات بنوع من التوجس والحذر الشديدين.
- التكتم الذي يطبع سلوك الفرد ويجعله يدلى بمعطيات مغلوطة كما لا حظنا ذلك من خلال الرسائل الجامعية.

وبوجه عام فان ما يشير إليه الأمريكيون بأثر الـــ (bandwagon) أو ركوب التيار و أيـــضا أثـــر الـــ (underdog) أي اتباع رأي الأغلبية بغرض تفادى

العزلة والامتناع عن إبداء الرأي أو التزام الصمت، يكون اكثر بروزا و وضوحا لدى المبحوث في الجزائر لان مصادر الخوف من إبداء الرأي متعددة ،الخوف من الجيرة والعائلة والعشيرة والعرش وغيرها.

- أخيرا من الضروري أن نشير إلى عامل بارز في ثقافة الفرد الجزائري ،يمكنه أن يلعب دورا حاسما في تحديد سلوك المبحوث إزاء الإجابة على أسئلة البحث ويتمثل هذا العامل في المجاملة و حب الظهور وفق المعايير وهذا العامل يمكن أن يكون له تأثير على مصداقية المعطيات التي يدلى بها المبحوث .

أما فيما يتعلق باختيار العينة ،فان الباحث، تواجهه صعوبات جمة تتمثل في غياب أو شبه انعدام قاعدة للبحث تسمح له باختيار العينة الملائمة والممثلة ، إن السجل الانتخابي الذي عادة ما يلجأ إليه في استطلاعات الرأي ختيار العينة هو في الجزائر اليوم محل طعن وتشكيك من جهات متعددة، ومن جهة أخرى فان الدليل الهاتفي لا يمكن أن يصلح كقاعدة لاختيار العينة لسببين ، الأول أن مصالح البريد لا تعمل على تجديد وتحديث هذا الدليل دوريـــا وبشكل منتظم و الثاني أن العديد من العائلات الجزائرية التي تتوفر على خط هاتفي ترفض إدراج رقمها وعنوانها في هذا الدليل أو تلجا باستمرار إلى تغيير هذا الرقم دون أن يسجل هذا التغيير في الدليل الهاتفي. وبوجه عام فإن الأرقام الإحصائية أو التعدادات السكانية المختلفة تشكل عقبة كبيرة ، إذ ليس من السهل على أي باحث حتى لو اختار عينة بسيطة سواء كانت عينة لعمال إدارة ما أو مؤسسة ما أو معهد جامعي، أن يحصل على سجلات مضبوطة وصحيحة تسمح له بتحقيق اختيار علمي إحصائي دقيق لعينة بحثه.

يضاف للعقبات السابقة ،عقبة ذات طابع تقني متعلقة بغياب دعائم الاتصال ونقصد بها عدم انتشار الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني وبطأ حركة البريد العادي وهذه الوضعية تحتم اللجوء إلى عدد كبير من المحققين لتوزيع الاستمارات وجمع المعطيات مما يمثل تكلفة إضافية لا تشجع ولا تحمس على القيام بهذه الاستطلاعات.

على صعيد آخر ،يطرح غياب التجـــانس السكاني مشكلة كبيرة فيما يتعلق بالصدق الخارجي للبحث، و نكتفي بالإشارة فقط إلى عنصر من عناصر عدم التجـــانس السكاني المتمثل في العامل اللغوي والمستوى التعليمي لجمهور المبحوثين ويمكن توضيح ذلك بالإشارة إلى النقاط التالية :-

- النسبة المرتفعة للاميين بالنسبة لمجمل السكان : (تشير بعض الأرقام إلى أن عدد الأميّين في الجزائر بلغ 8 ملايين أمّي من مجموع 30 مليون نسمة)وهذه النسبة المرتفعة لعدد الأميّين تمثل عقبة أمام عملية توزيع الاستمارات إذ هناك احتمالات كبيرة لبروز انحرافات في معطيات البحث بين أولئك الذين يجيبون بأنفسهم على أسئلة الاستمارة و أولئك الذين تقرا لهم هذه الأسئلة، وتطرح هنا مسألة التأثير الذي يمكن أن يحدثه تواجد الباحث أو عدم تواجده أثناء الإجابة على أسئلة الاستمارة.

- اللغة التي تصاغ بها أسئلة الاستمارة ومدى تأثرها بـــ/ أو تأثيرها على الإطار المرجعي للباحث والمبحوث على السواء ، وهو التأثير الذي يمكن أن يترتب عنه انحرافات يصعب التقليل منها أو تجاهل تأثيراتها على النتائج النهائية للاستطلاع

خاتمة :

إن تنامي الاهتمام باستطلاعات الرأي في الجزائر في الآونة الأخيرة، قد لا يعبر في الواقع عن توجهات تجارية فحسب و إنما أيضا عن توجهات سياسية حيث يراد لهذه الاستطلاعات أن تكون الشجرة التي تغطى الغابة .بمعنى آخر توظيف هذه الاستطلاعات كذريعة لواقع سياسي يحمل في ظاهره التعددية في الاتجاهات السياسية ويخفى في طيا ته هيمنة الفكر الأحادي واحتقار ثقافة الرأي.

إن الاعتقاد بان استطلاعات الرأي في الجزائر أضحت ممكنة اليوم والدعوة إلي ضرورة تشجيعها ، دون مساءلة الشروط المعرفية الواجب توفرها لتنمية حقل الاستطلاع، سيؤدى في اعتقادنا إلى تكريس صورة مغلوطة ومضللة عن الواقع الجزائري وعن الثقافة السياسية في الجزائر وعن حريات الفرد بشكل عام.

إننا نجد أنفسنا هكذا أمام واقع يجري فرضه ،واقع يقوم على محاكاة المجتمعات الغربية في اللجوء إلى استطلاعات الرأي، لكنه يعكس صورة منطق معكوس ،فإذا كانت استطلاعات الرأي في المجتمعات المتقدمة قد جاءت كنتيجة وكتعبير عن صيرورة دمقرطة المجتمع فان هذه الاستطلاعات يراد لها أن تكون عندنا ،وعلى العكس من ذلك تماما، المنطلق لهذه الصيرورة أي توظيف هذه ا لاستطلاعات لإضفاء الطابع الديموقراطي على المجتمع.

المراجع والإحالات :

(1) Tremblay, André. Sondages, histoire, pratique et analyse, Boucherville, Gaëtan Morin éditeur,1991, 492 p.

(2) حول هذا الجدل انظر :

-Loïc Blondiaux, La Fabrique de l'opinion, Une histoire sociale des sondages, Paris, Seuil, 1998, pp. 452-466
-Souchier (E) & Jeanneret (Y), Tyrannie des sondages in Le Monde diplomatique, Mars 1995.
Champagne (P.), " Pour en finir avec les faux débats sur les sondages " in Le Monde diplomatique, Juillet 1995.

(3) El Kadi Ihsane, Des sondages d'opinion top secret Le Quotidien d'Oran, 25 mars 2004
(4) Martin (P) Sondage et mensonge in le Monde Diplomatique mars 1993,p.32

(5)حول مفهوم الفضاء العمومي انظر :
Habermas, Jürgen. L'espace public, Paris, Payet, 1993, 324 p.

(6) مثل جزائري شائع معناه إذا أردت أن تجنب نفسك المتاعب فتذكر أن افضل وسيلة لذلك هي عدم الإدلاء بأية معلومة والاكتفاء بالقول (ما سمعت، ما رأيت ماديت) وهي في الواقع مقولة تعبر عن الخوف الذي يسكن داخلية الفرد حيث يتحول الصمت إلى فضيلة .

(7) إن التكتم والسرية عناصر في ثقافة الفرد الجزائري نتيجة الفترات الحالكة التي خبرها المجتمع سواء خلال الفترة الاستعمارية أو خلال مرحلة ما بعد الاستقلال والتي تجعل الفرد الجزائري لا يبوح برأيه في ما يدور حوله من أحداث و لا يثق في الآخر .

(8) Alfred Sauvy : " Un homme libre est un homme bien informé ."

(9) الاهتمام بالصورة إلى حد النرجسية ،يشير Robert Luskin, بأن النرجسية الجماعية هي وراء انتشار استطلاعات الرأي والتحقيقات في فرنسا .

" le narcissisme collectif est à la base de l'avènement des sondages et des enquêtes en France."
Cited in Pierre Bréchon, Annie Claude Salomon L'avènement des sondages et des enquêtes : éléments pour un bilan dans Les élections présidentielles en France quarante ans d'histoire politique La Documentation Française, février 2002, p. 109-150

(10) لقد فرضت استطلاعات الرأي نفسها كعنصر قوى للمجتمع الديموقراطي انظر :
Reynié (D) Sondages d'opinions et démocratie in la communication cahiers français n° 258

(11) عكس ما نجده في البلدان المتقدمة حيث تتمتع استطلاعات الرأي بشرعيـــة لدى الجمهور، على سبيل المثال عبر 88 % من الفرنسيين عن اعتقادهم وقناعتهم بان طلب رأى الجمهور حول قضايا مختلفة أمر مفيد وضروري للغاية انظر :

Girard (A) et Malinvaud (E) , les enquêtes d'opinion et la recherche en sciences sociales paris : Edition de l'harmattan ,1987 p.19

(12) إن الهيئات أو المراكز المتخصصة في إجراء بحوث أو استطلاعات رأى لم تستطع فرض صورة عن نفسها كمراكز قادرة على الحفاظ على استقلا ليتها وحيادها مثل معهد الدراسات الاستراتيجية الملحق برئاسة الجمهورية ،كيف ستكون ردود الأفعال لو نشر التلفزيون الجزائري المتهم بالتبعية للسلطة نتائج استطلاع رأى حول الشخصيات السياسية حتى لو تم إنجاز هذا الاستطلاع من قبل هيئة مستقلة ومشهود لها بالحياد.

(13) إن استطلاعات الرأي تخفى اكثر مما تعلن وان نتائجها غامضة طالما أنها تحتمل العديد من التأويلات

Patrick Champagne Faire l'opinion. Le nouveau jeu politique, Paris Ed. de Minuit, 1990 p.30

Bourdieu, Pierre. «Remarques à propos de la valeur scientifique et des effets politiques des enquêtes d'opinion», p. 131-139 dans Pouvoirs (numéro spécial), Les sondages, no. 33, 1985,

-Le reproche fait aux sondages est d'autant plus justifié que cette technique s'entoure d'une fausse impression de certitude scientifique." (Edouard Bonnefous, in Sondages n°1-2, 1977

(14) هناك دراسات تذهب عكس ذلك حيث تشير إلى تزايد نسبة الرافضين للاستجوابات وان هذه النسبة تتراوح بين 25-30 %

Pendant la dernière campagne électorale américaine, une organisation de contrôle (le Statistical Assessment Service) a estimé le taux de refus de répondre aux sondages par téléphone entre 60 % et 80 %... « Cela peut constituer le talon d'Achille du sondage : la non-réponse risque de détruire les hypothèses aléatoires fondamentales sur lesquelles repose tout le reste »

Financial Times, Londres, 18 octobre 2000 Cited by Alain Garrigou , " la cité à reconstruire ,les sondés ne veulent plus parler " in Le monde Diplomatique ,Mars ,2001 p .24

(15) بداية بأبحاث اختيار الشعب .